

مواجهة التحديات البيئية في العراق: النمو السكاني

بواسطة خالد سليمان (/ar/experts/khald-slyman/)

نوفمبر

متوفر أيضًا باللغات:

(English (/policy-analysis/addressing-iraqs-environmental-challenges-population-growth/))

عن المؤلفين

خالد سليمان (/ar/experts/khald-slyman/)

خالد سليمان هو كاتب وصحفي من كردستان العراق مقيم في كندا.



تحليل موجز

سيتطلب حل الأزمة السكانية في العراق اتخاذ إجراءات فورية وشاملة على مستوى الدولة والفرد وفى غياب تلك الحلول سنخاطر بإلحاق ضرر كبير بأجيال المستقبل

تُعد مدينة الصدر المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العاصمة بغداد إذ يبلغ عدد قاطنيها حوالي ثلاثة ملايين نسمة في بقعة تقل مساحتها عن 30 كيلومترًا مربعًا وتدفع غالبًا محدودية الدخل ونقص المساكن عائلات عدّة إلى مشاركة منزل واحد كما تسبب الاكتظاظ بضغط هائل على البنية التحتية، ما أدى بالتالي إلى شحّ مزمّن في المياه وتدهور شبكات الصرف الصحي وتنعدم أيضًا الفرص الاقتصادية وتنتشر البطالة والفقر في أرجاء المنطقة ولكن على الرغم مما يتسبب به الاكتظاظ السكاني من ضغوط واضحة ما زال عدد سكان مدينة الصدر يزداد بوتيرة مقلقة وتسجل المنطقة بعض أعلى معدلات الزواج المبكر وتعدد الزوجات والولادات خارج إطار الزواج وتقدّر دراسة أجرتها "جمعية نساء بغداد" ومنظمة "ميرسي كور"

(<https://issuu.com/liza01/docs>) " أن 10 في المئة من سكان مدينة الصدر تزوجوا

قبل بلوغ السن القانوني المحدد بـ 18 عامًا كما تشير إلى أن نسبة تعدد الزوجات تبلغ 20 في المئة

وتجدر الإشارة إلى أن حالة مدينة الصدر من ناحية الكثافة السكانية ليست استثنائية إذ يمكن إيجادها أيضًا في مناطق سكنية عشوائية في البصرة وجنوب العراق ومدن أخرى

قد يعتبر الكثيرون الزواج والإنجاب على أنهما من المسائل الشخصية جدًا إلا أن هاتين الظاهرتين الاجتماعيتين تتركان آثارًا بليغة على تنمية مجمل العراق ومستقبله ففي بلد يواجه بالفعل صعوبة في توفير السكن والغذاء والتعليم لمواطنيه لن يؤدي ارتفاع معدل الولادات إلا إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها الحكومة وفي هذا الإطار يشير محللون إلى أن عدد سكان العراق سيرتفع بمقدار مليون نسمة سنويًا وفي الواقع سجلت وزارة التخطيط العراقية 1258028 مولودًا حيا في العام 2020 ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 80 مليون نسمة بحلول العام 2050 الأمر الذي يضع العراق على حافة هاوية اجتماعية-بيئية

تؤكد أيضًا مصادر أخرى توقعات الحكومة المقلقة ومنها شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة التي تشير إلى أن نسبة النمو السكاني في العراق في العام 2023 تبلغ 2.27 في المئة وأن عدد سكان العراق الحالي (45.4 مليون نسمة) سيصبح أكثر من الضعف بحلول نهاية العام 2085.

ويبعث هذا النمو السكاني على القلق بشكل خاص في ضوء ما يعانيه العراق من نقص يزداد حدة في المياه فالأرض التي كانت تُعرف في ما مضى بالهلال الخصيب تصبح بسرعة أكثر جفافًا وسخونة وأقل إنتاجية على الصعيد الزراعي وفي هذا الإطار أفاد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بأن البلاد تفقد سنويًا أكثر من 100 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية وهذه مساحة أكبر من

بغداد بسبب تغير المناخ والتصحر وارتفاع درجات حرارة الأراضي الزراعية وبشكل هذا الواقع البيئي السيئ إلى جانب ارتفاع معدل الخصوبة وتزايد شح المياه تحديًا إضافيًا أمام ربي الأراضي الصالحة للزراعة

لا يؤدي تضخم عدد السكان إلا إلى تفاقم هذه التحديات البيئية التي يواجهها العراق فمن جهة يتسبب تغير المناخ بتحوّل المناطق الزراعية إلى أراض قاحلة أكثر فأكثر ومن جهة أخرى يبتلع التوسع العمراني المزيد والمزيد من الأراضي لإيواء الأعداد المتزايدة من السكان وتجدر الإشارة إلى أنه في الموصل وحدها وصل النقص في المساكن إلى 200 ألف وحدة سكنية في العام 2022 بعد أن كان 20 ألف وحدة في العام 2012. ووفقًا لمديرية التخطيط العمراني في الموصل تتطلب هذه السرعة الهائلة للنمو السكاني توسيع المدينة بمقدار سبعة كيلومترات على حساب الأراضي الزراعية في سهل نينوى المحيط بالموصل والذي كان يعتبر في ما مضى منطقة إنتاج الحبوب للسكان

خطر أزمة غذائية

على الرغم من أن الاكتظاظ السكاني يشكّل ظاهرة خطيرة جدًا بالنسبة إلى العراق إنه ظاهرة عالمية لقد أثّرت الأزمة المالية في العام 2008 في سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية وأدت إلى تزايد التدهور البيئي من خلال الممارسات الزراعية غير المستدامة مثل الاستغلال المفرط للأراضي والمخدرات الكيماوية الزراعية لتلبية حاجة العالم من الغذاء إلا أن خطر حدوث مجاعة واسعة النطاق وانعدام الأمن الغذائي لم يسهم في خفض معدل الولادة العالمي غير المستدام هذا ويزداد عدد سكان العالم منذ ذلك الحين بمعدل 80 مليون نسمة سنويًا وحصّة العراق وحده من هذه الولادات الجديدة مليون نسمة على الرغم من التراجع غير المسبوق في موارده الطبيعية بسبب أزمة المناخ

وفي حين أنّ آثار الاكتظاظ السكاني تختلف باختلاف المناطق والبلدان تتأثر البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية وتحديًا الحبوب واللحوم على نحو غير متناسب

يشكل العراق أحد هذه البلدان لقد تجاوز عدد سكانه 45 مليون نسمة وبعدهً الأسرع في المنطقة لناحية النمو السكاني هو إندونيسيا البلد الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ باعتبار أن أراضيه القاحلة وشبه القاحلة غير قادرة على توفير احتياجات السكان

وعلى الرغم مما يطرحه الاكتظاظ السكاني من مخاطر واضحة وقائمة لا يبدو أن الحكومة العراقية تنوي اعتماد السياسات الراديكالية اللازمة لضمان الازدهار والنمو المستدام حتى وإن كان الاستقرار الداخلي على المحك وفي بلد يعاني من المشاكل الاقتصادية تُعد الدولة أكبر مصدر لفرص العمل وقد يؤدي تدفق آلاف العراقيين سنويًا إلى سوق العمل إلى تأجيج الصراعات الداخلية وزيادة خطر الإرهاب إذا عجزت الحكومة عن توفير الفرص الاقتصادية

باختصار في ظل تغير المناخ وشح الموارد يتطلب مسار الإنجاب في العراق تغييرًا جذريًا لا يقتصر على إدارة الموارد والتكيف مع تغير المناخ فحسب بل يطال أيضًا كل نشاط بشري بما في ذلك السلوكيات الإنجابية

وفي العالم الطبيعي يتكيف عدد من الأجناس مثل حيوان الوشق مع البيئة الملائمة المتوفرة ويتجنب التكاثر في البيئات التي لا تتلاءم مع المجموعة المحلية من ناحية وفرة الغذاء ويجب على العراقيين أيضًا أن يتنبهوا لحدود البيئات المحيطة بهم وإلا فإنهم يعرضون البلاد لأزمة غذائية كبيرة وإزهاق الأرواح

سيتطلب حل الأزمة السكانية في العراق اتخاذ إجراءات فورية وشاملة على مستويي الدولة والفرد وتجدر الإشارة إلى أن النمو السكاني الكبير يتزامن مع غياب ملحوظ للتربية الجنسية وتنظيم الأسرة ليس في مدينة الصدر فحسب بل في جميع أنحاء البلاد مع أن هذه المعلومات تعتبر ضرورية جدًا لمساعدة العائلات على التخطيط للمستقبل بالشكل المناسب أما في ما يتعلق بالدولة فيتعين عليها الالتزام ببناء البنية التحتية والاستثمار في المؤسسات التعليمية ووضع حد للزواج المبكر وتعدد الزوجات باعتماد سياسات مترابطة في مجال القوانين المدنية وحقوق المرأة والسياق الاجتماعي الاقتصادي للبلاد وبالإضافة إلى ذلك يمكن لمشاركة المرأة في الإدارة المسؤولة بيئيًا للموارد أن تساعد في المسار نحو الإنجاب الصحي

وبالتوازي يجب تنظيم الجهود الدولية التي تركز في الأساس على القيام بتحسينات بيئية محددة بما يتماشى على أفضل وجه مع هذه الأهداف المتوخاة

باختصار يمكن لتغيير السياسات أن يحول دون وقوع كارثة محتملة وذلك من خلال التقدم في مجال الصحة الإنجابية وإنهاء الزواج المبكر وتعدد الزوجات ورفع مستوى التعليم ناهيك عن ضمان حرية المرأة في اتخاذ قراراتها الخاصة في ما يتعلق بالإنجاب وإلا فنحن نخاطر بإلحاق ضرر كبير بأجيال المستقبل ❖



تحليل موجز

[المجتمع المدني العراقي وأزمة التمويل](#)

نوفمبر

عبد السلام مدني

(ar/policy-analysis/almjtm-almdney-alraqy-wazmt-altmwy/)



BRIEF ANALYSIS

[Profile: Liwa Abu Fadl al-Abbas](#)

//

Abdullah Hayek

(/policy-analysis/profile-liwa-abu-fadl-al-abbas)



BRIEF ANALYSIS

[Jewish Extremist Violence in the West Bank Could Trigger a Second Front](#)

//

Neomi Neumann

(/policy-analysis/jewish-extremist-violence-west-bank-could-trigger-second-front)

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/alraq/)